

الوثيقة رقم ٧ الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي
(جمعية الاتحاد البرلماني الدولي العاشرة بعد المائة)

عممت في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وفقا للقرار ٤٧/٥٧،
في إطار البنود ٢٤ و ١٠٢ و ١٠٨ و ١٥٠ من القائمة الأولية

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اعتمده جمعية الاتحاد البرلماني الدولي العاشرة بعد المائة بتوافق الآراء* (مكسيكو
سيتي، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

تعزيز الديمقراطية البرلمانية من أجل حماية حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة فيما بين
الشعوب والشراكة بين البلدان

إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي العاشرة بعد المائة،

إذ تدرك أن ممارسة الديمقراطية بطريقة جيدة تمثل عنصرا حاسما لكفالة تعزيز وحماية
حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الفعالة،

وإذ تضع في اعتبارها أن التمتع الكامل بحقوق الإنسان يكسب البشر القدرة على
تشكيل حياتهم على أساس الحرية والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية، وأنه من واجب كل
دولة ومن واجب المجتمع الدولي العمل من أجل صون تلك الحقوق،

وإذ تؤكد الدور الذي تضطلع به البرلمانات والهيئات البرلمانية الدولية في إتاحة
منتدى للحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية،

وإذ تسلّم بأن المصالحة تتعدى نطاق التسوية القانونية الرسمية للمنازعات، وأنها تمثل
عملية وهدفا في آن واحد،

وإذ تسلّم أيضا بأن المصالحة الحقيقية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاعتراف بجرائم الماضي
والمعاقبة عليها من خلال المقاضاة، والوساطة، وتبيان الحقيقة والتعويض،

* في أعقاب اعتماد القرار، أعرب وفد الهند عن تحفظات فيما يتعلق بالفقرة جيم - ٩ من المنطوق الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. فرغم تأييده القرار، لم يكن بإمكانه أن يؤيد هذه الفقرة نظرا لأن اختصاص المحكمة لا يشمل الإرهاب.

وإذ تسلم كذلك بأنه ليس ثمة نموذج وحيد للمصالحة، كما يدل على ذلك تنوع جهود المصالحة في البلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك مختلف لجان استجلاء الحقيقة والمصالحة التي أنشئت،

وإذ تؤكد الدور المهم الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية، والجمعيات الإقليمية، والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات، واستعادة السلام، وتعزيز المصالحة،

وإذ تشدد على أهمية دور النساء في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الإسهام الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي إذ أتاح لجميع الأطراف المشاركة في صراع ما أو المتضررة منه فرصة مباشرة للحوار، وتقديم المساعدة في تعزيز الجمعيات والبرلمانات الانتقالية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وفي معالجة شواغل حقوق الإنسان التي تمس البرلمانين الموحدين في مثل تلك الحالات، من خلال لجنته المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين،

وإذ تعيد تأكيد قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة، ولا سيما القرارات

التالية:

- ”تقوية الهياكل والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية التي تلعب دورا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“ (كوبنهاغن، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛
- ”منع المنازعات واستعادة السلم والثقة في البلدان الخارجة من الحرب: عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، وتعزيز العمليات الديمقراطية والإسراع في التعمير“ (وندهوك، نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛
- ”إسهام البرلمانات في التعايش السلمي للأقليات العرقية والثقافية والدينية، بما في ذلك جماعات السكان المهاجرة، داخل الدولة، تعايشا متسما بالتسامح والاحترام الكامل لحقوق الإنسان“ (برلين، تشرين الأول/أكتوبر)؛
- ”دور البرلمانات في مساعدة المنظمات المتعددة الأطراف على كفالة السلام والأمن وفي بناء تحالف دولي من أجل السلام“ (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).

ألف - وضع الأسس اللازمة لعمليات المصالحة الفعالة

١ - تعيد تأكيد دعوتها إلى الدول لإنشاء عمليات للمصالحة الوطنية وتعزيزها وتنفيذها بهدف التوصل إلى حلول دائمة للصراعات والأزمات الداخلية التي تتسبب فيها

التراعات الدولية، وتشدد على أهمية العمل في مرحلة مبكرة على دمج عملية المصالحة في الإعمار بعد انتهاء الصراع، وتشير إلى أن المصالحة قد تسعف أيضا في تعزيز الديمقراطية وتعميقها في المجتمعات التي لها سجل في مجال انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع؛

٢ - تشدد على الحاجة إلى اعتماد تدابير لبناء الثقة لتهيئة مناخ للثقة يمكن للأطراف المتنازعة أن تتابع في إطاره جهودها من أجل المصالحة؛

٣ - تعتقد اعتقادا قويا بأن عمليات المصالحة لا يمكن أن تستمر إلا إذا كانت شاملة حقا، وتدعو الدول إلى كفالة مشاركة الرجال والنساء فيها على قدم المساواة، وكذا جميع عناصر المجتمع؛

٤ - تؤكد أن البرلمانات تضطلع بدور أساسي في كفالة التوافق الوطني في الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى المصالحة وشكلها، ورصد الاتفاقات المبرمة تحقيقا لهذا الغرض، واعتماد القوانين، وتوفير الموارد المطلوبة لكفالة تنفيذها؛

٥ - تشجع البرلمانات على النظر في النطاق الكامل للصكوك المحتملة للمصالحة، ولا سيما تبيان الحقيقة، والتعويضات، والتمام الجراح والتعليم، فضلا عن مختلف أشكال العدالة، بما فيها التدابير التعويضية على مستوى المجتمعات المحلية؛

باء - تنفيذ عمليات المصالحة

١ - تحث الدول على كفالة العودة المبكرة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم وتأهيلهم؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين، ولا سيما الجنود الأطفال، وتسريحهم ثم إعادة توجيههم وإدماجهم في الحياة المدنية؛ وتأهيل الأشخاص المكرومين، وخاصة النساء والأطفال؛

٢ - تدعو الدول إلى إرساء أشكال مناسبة للعدالة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب إبان النزاعات، بما في ذلك إنشاء لجان استجلاء الحقيقة والمصالحة حيثما يكون ذلك ممكنا ومفيدا واستنادا إلى ما يلي: '١' التمثيل العادل للتنوع الوطني والحرص على المساواة بين الجنسين في عضويتها؛ '٢' توفير الموارد الكافية؛ '٣' تحديد ولاية تلك اللجان بوضوح ووضع الآليات الضرورية للتنفيذ؛

٣ - تدعو البرلمانات إلى القيام بدور فعال في مناقشة وتشجيع التقدم في عمليات المصالحة، بما في ذلك عن طريق جلسات الاستماع والنظر في التقارير المرحلية، ومن خلال كفالة الإعلان عن أعمال وتوصيات لجان استجلاء الحقيقة والمصالحة وتنفيذها في الحالات التي تكون فيها تلك اللجان قائمة؛

٤ - تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى جمع الدروس المستخلصة من التجارب النسبية للبرلمانات وأعضائها العاملين في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وتحليلها وإتاحتها؛

جيم - تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشجيع ثقافة السلام والتسامح لتوطيد المصالحة ومنع نشوب الصراعات

١ - تشجع الدول على القضاء على الأسباب الهيكلية للصراعات العنيفة، واعتماد سياسات وتشريعات فعالة لمنع نشوب الصراعات في المستقبل؛

٢ - تؤكد أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة حقا على أساس الاقتراع السري وحق التصويت العام، ورصدها بواسطة هيئات انتخابية مستقلة، يكتسي دائما أهمية قصوى في إنشاء برلمانات تمثل التنوع الوطني، كما أنها أساسية في توطيد عملية المصالحة وتعزيزها خاصة في البلدان الخارجة من صراعات عنيفة؛

٣ - تدعو البرلمانات إلى احترام الحقوق السياسية لأحزاب المعارضة وحرية الصحافة؛

٤ - تدعو أيضا البرلمانات إلى التعبير بوضوح عن الاحتياجات والتطلعات المختلفة للمجتمع، مع إعطاء الأولوية لتلبية وتأكيد عدد من الاحتياجات من بينها المتعلقة بالصحة والتعليم والتي يشترك فيها عموم الناس على اختلافهم؛

٥ - تؤكد المسؤولية الخاصة لفرادى البرلمانين وأحزابهم السياسية عن إشاعة التسامح في التنوع؛

٦ - تؤكد مجدداً أن الديمقراطية البرلمانية لا يمكن أن تكون مفيدة حقا إلا إذا كانت المرأة ممثلة في البرلمان على أساس المساواة التامة مع الرجل، في القانون والممارسة على السواء، وتحت بقوة البرلمانات على كفالة تحقيق تلك المساواة بواسطة جملة أمور منها اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة؛

٧ - تشدد على أهمية التصديق العالمي على صكوك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وتدعو البرلمانات في الدول التي ليست بعد طرفا في تلك الصكوك إلى بحث أسباب ذلك، والنظر في تصديقها في أقرب وقت ممكن؛

٨ - تدعو البرلمانات إلى كفالة عدم وجود قوانين للتقادم أو غيرها من العراقيل القانونية التي تحول دون ملاحقة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٩ - **تدعو** جميع الدول إلى أن تنظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية و/أو التصديق عليه إذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل، وتشير إلى أن هذا النظام قام، لدى إقرار الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة، بتحديد الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري، والتعقيم القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي بوصفها جرائم حرب، وبوصفها جرائم ضد الإنسانية متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين؛

١٠ - **تشجع** البلدان كافة على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بالنظر إلى الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفي أنشطة بناء السلام؛

١١ - **تشدد على** إمكانية تعزيز حقوق الإنسان من خلال عمل اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، وكذا عن طريق إنشاء مؤسسات وطنية مثل مؤسسات أمناء المظالم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وطنياً ودولياً، و**تحث** البرلمانات على إنشاء مثل تلك اللجان والمؤسسات الوطنية، في حالة عدم وجودها؛

١٢ - **تدعو** البرلمانات إلى أن تقوم بدور أكثر فعالية في مجال تحسين احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ورصد تنفيذ القرارات المتصلة بها من جانب الهيئات ذات الصلة؛

١٣ - **تحث** البرلمانات على كفالة دمج التسامح، وحقوق الإنسان، وثقافة السلام ومعايير ومبادئ القانون الإنساني الدولي في المناهج الدراسية الرسمية وغير الرسمية وتعزيزها بالنظر إلى أهمية الأدبيات المدرسية في غرس قيم الديمقراطية والمساعدة على منع الشباب من اعتناق ثقافة العنف؛

١٤ - **تدعو** الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز مساعده، حسب الاقتضاء، للمؤسسات البرلمانية الناشئة، مثل الجمعيات الانتقالية و/أو التأسيسية والبرلمانات التي تخلفها، بهدف تعزيز قدراتها الموضوعية والتقنية على أداء أدوارها ومسؤولياتها بفعالية؛

١٥ - **تشجع** مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في رصد ومراقبة الانتخابات البرلمانية، وذلك للإسهام في إضفاء المشروعية على البرلمانات المنتخبة على هذا النحو.